على هامش الصراحة

نحن في الزاوية

■ إحسان شمران الياسري

هي جملة سمعتها من احد الخبراء الدوليين وهو يصف حالة مؤسسة عراقية تتباحث منذ سنوات مع البنك الدولي، وتُقرر في كل اجتماع الخطوات التي ستتخذها غداً، وانها ستقدم تقريراً عن الإنجاز في الاجتماع المقبل.. ثم في الاجتماع المقبل تأتي لتتحدث عن المربع الاول وكأنها تريد استذكار ما توصلت اليه من (إجماع) في الاجتماع السابق.. وهكذا قال الخبير (يا اخوان.. نحن في الزاوية)، وعليكم ان تنطلقوا لتنفيذ ما اتفقنا عليه، وكررناه في عشرات الاجتماعات السابقة..

الآن.. نحن في الزاوية.. ولم يتبق حيّز نختبئ فيه، او نلوذ فيه من المسؤولية..

الخبير يخاف من المسؤولية، وجماعتنا يدورون برؤوسهم وينظرون لساعاتهم بانتظار (استراحة القهوة)، فيما الخبير يستعر مثل الجمر لتلقي أية أنباء سارة عن منجزات مفترضة..

وبالنسبة لنا أهل العراق، نحن في الزاوية يا مؤسسات الحكومة العتيدة.. فان تحدثنا عن سنوات ما بعد التغيير، فهي ثماني سنوات، وان تحدثنا عن حكومة جديدة فنحن في السنة الثانية من عمر الدورة الانتخابية (باعتبار أن السابع من آذار/٢٠١٠ قد سلف)، وان كنا نتحدث عن الأجل الذي حدده الرئيس المالكي، فنحن بالثلث الأول منه.. ولهذا نحن بالزاوية بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معان.. بل في المدى الأخير من الزاوية.. يعنيَ في ملتقى المستقيمين، ولا توجد مساحة متبقية لاستيعاب (نمله)..

فالزاوية التي تفترض كل مؤسسة انها فيها غير قابلة للزيادة او التوسع او التمدد.. مع ملاحظة تشبه النكتة، أن بعض المؤسسات ربما تعتقد أنها ليست في الزواية مطلقاً ، بل لا توجد زاوية بالأحرى، لأنها لم تضع أية أطر يمكن أن ترسم فيها الزوايا.

وقد تذكرت قضية العراقي الذي حضر الاختبار في اللجنة الطبية للحصول على وظيفة حارس.. وسأله طبيب العيون:

ـــ ابني هذا الحرف فوق أم تحت؟

ـــ سيدي يا حرف؟

ـــ ابني الحرف الثاني في اللوحة

ـــ سيدي يا لوحة؟

ـــ ابني اللوحة اللي على الحايط

ـــ سيدي چا هو وين الحايط؟؟

اعتقد أن عدداً من المؤسسات لم تتحرك بمفهوم التحرك الذي يأمله المجتمع منها.. وحتى التحركات التي قامت وستقوم بها هي من أبواب إسقاط الفروض وعبور الـ ١٠٠ يوم بأقل الخسائر الممكنة، وإزالة احتمالات تأشير القصور..

إن أرباب الأعمال الكبار، يعني الوزراء ومن بمواقعهم وبدرجاتهم، مدعوّون لمغادرة الكراسي والمناطق المحمية، والنزول إلى الميادين للتأكد من إن الخطوات التي تخطوها مؤسساتهم هي ضمن الأهداف التي بقلوبهم وضمائرهم، وليس الخطوات التي فصلتها المؤسسات بالمقادير التي ترى أنها تستطيع التحرك بمقتضاها، وهي خطوات تبدو للناظر من بُعد مقبولة، ولكن محتوياتها اقل من الأقل.

سيكون المجتمع، ووسائل الإعلام التي فتّحت (باللبن)، قادرين على تأشير الغث والسمين، وإلقاء الغثّ بوجه أصحاب الغث وذوي المنجزات الزائفة..

واقترح على صاحب المبادرة، سيادة رئيس الحكومة أن يتساءل بعد ستين يوماً عما أنجز، لأننا نريد أن يبدأ الكل، فقد تكون مؤسسة لم تزل نائمة، فيوقظها الرجل..

hsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

يخسر حقيبة الخارجية من أجل ٢٤٠٠ دولار

حكايات الفساد والارتشاء والمحاباة في القارة الآسيوية لا تنتهي، وإن اختلفت أشكالها وطبيعتها وأهدافها. وإذا كان الفساد قد وصل إلى حدود مخيفة ومزكمة للأنوف في اندونيسيا في ظل الديكتاتورية السوهارتية، وفي الفلبين في ظل ديكتاتورية "فرديناند ماركوس" وما جاء بعدها من أنظمة مدنية ديمقراطية، وفي بورما في ظل مجلسها العسكري القمعي الحالي، وفي كوريا الجنوبية في حقبة حكوماتها العسكرية، وأيضا في حقبة الديمقراطية التي شوهت صورة أحد أفضل رؤسائها (كيم داي جونغ)، قبل أن ينتحر خليفته (روه مو هيون) لذات الأسباب، وفي ماليزيا تحت قيادة "مهاتير محمد" الذي أعترف شخصياً ذات مرة بوجود أوجه عديدة للفساد في نظامه، قائلا " أن من لا يعملون هم وحدهم الذين لا يرتكبون الأخطاء ولا تلاحقهم قصص الفساد"، وفي الصين في ظل انفتاحها وصعودها الاقتصادي المذهل. فإن بلدين آسيويين فقط أثبتا العكس.

د. عبد الله المدني

تاكياكي ماتسوموتو

لي كوان يو

كيم داي جونغ

سيجي ميهارا

نوبورو تاكيشيتا

على سبيل المثال: ففي عام ١٩٧٤ أجبر أحد أفضل رؤساء الحكومات اليابانية وأكثرهم نفوذا وتاريخا، وهو "كاكوي تاناكا" على الاستقالة بأمر قضائي، قبل أن يحاكم في عام ١٩٧٦ ويُفرض عليه عدم الاشتغال بالسياسة، بسبب تلقيه رشوة بقيمة ١,٨ مليون دولار من شركة "لوكهيد" الأمريكية العاملة في صناعة الطائرات المدنية والعسكرية، من أجل تمرير صفقة لشراء طائرات "ترايستار" لصالح الخطوط الجوية اليابانية. وكان هذا العقاب كافيا لإسدال الستار عليه نهائيا، ودفعه نحو الانـزواء والإدمـان والإحبـاط، بعد أن كان يلقب بصانع النجوم، إلى أن توفي في عام ١٩٩٣ . وفي عام ١٩٨٩ أجبر رئيس حكومة آخر هو "نوبورو تاكيشيتا" على التنحي بتهمة المحسوبية والتلاعب في قيمة أسهم "شركة كوسموس العقارية" لصالح رجال أعمال مقربين منه. وبسبب التهمة نفسها أضطر زعيم الحزب الحاكم "شين كاتيمارو" للاستقالة من منصبه، فيما فضل أحد كبار مساعدي رئيس الوزراء أن ينتحر غسلا للعار الذي لحق باسمه. ولاحقا في عام ١٩٩٣ أرغم الأول هو سنغافورة تحت قيادة باني نهضتها، السياسي المحنك والإداري الموهوب "لي كوان يو"، والثاني هو اليابان التي أثبت نظامها الديمقراطي الصارم القائم على المحاسبة والشفافية أن الفساد لئن وجد وتكرر، فإنه لن يدوم، والضالعون فيه لن يتمكنوا من الإفلات من العقاب.

وهـذا صحيح وثابت. ذلك أن من يرجع كرونولوجيا إلى التغييرات التي طرأت على الساحة اليابانية، والوجوه التي تقلدت مناصبها الرفيعة في العقود الحديثة، يجد العديد من قصص الفساد والارتشاء والمحسوبية، غير أن أصحاب كل تلك القصص تعرضوا للتعرية، والمساءلة القانونية، وفقدان مناصبهم، وهو ما جعل هذه البلاد تأتي في المرتبة ١٨ لجهة أقل البلدان فسادا بحسب مسح أجرته المؤسسات العالمية المعنية بالشفافية والحكم الرشيد، وشمل ١٨٠ قطرا في عام ٢٠٠٨، من بعد أن كان موقعها في المرتبة الـ ٢٥ في عام ١٩٩٩ .

وفي سياق حديثنا عن قصص الفساد في اليابان، سنأتي على ذكر واقعتين محددتين حادثة من نوعها تشهدها اليابان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما آخر قصص الفساد والارتشاء في اليابان، والتي قوبلت بدهشة كبيرة في الكثير من الأوساط بسبب طبيعتها، وشخصية المتورط فيها، ومبلغها التافه، فهي تلك التي كان بطلها وزير الخارجية الشاب "سيجي ميهارا" (٤٨ عاما)،

فـوزيـر الخـارجـيـة هـذا الـذي أرغـم على الاستقالة، لم يزوّر عقودا حكومية، ولم ينهب من المال العام، ولم يستول لنفسه على عقارات وأراضـ، ولم يمرر صفقات مشبوهة، ولم يتهرب من الضرائب، ولم يقبل رحلات مجانية مدفوعة الأجر، وإنما جلّ ما فعله هو قبول هبة بقيمة ٢٠٠ ألف ين، أو ما يعادل ٢٤٠٠ دولار أمريكي من سيدة كورية جنوبية تقيم في طوكيو وتدير مطعما فيها. غير أن هذا العمل أعتبر خرقا فاضحا للقانون الذي يحظر على السياسيين تلقي أي شكل من أشكال الهبات والتبرعات من جهات أجنبية، خوفا من أن يؤثر ذلك على قراراتهم.

وبـاسـتـقـالـة "سيجي ميهارا" الـذي كان ٧٠ سياسيا مقربا من "تاكيشيتا"، فضلا عن العشرات من مساعديه، على الاستقالة من الحزب الحاكم ومن وظائفهم الحكومية بتهم التلاعب في نتائج الانتخابات أو التهرب الضريبي. وفي السنوات السابقة لعام ٢٠٠٠ كشف النقاب عن تورط المئات من المسؤولين الصغار، ولا سيما في وزارة المالية، في تلقي رشاوى في صورة سهرات مجانية في المطاعم والحانات والمراقص، أو في صورة رحلات مدفوعة الأجر إلى ملاعب الغولف ومنتجعات الاستجمام في تايوان، وتايلاند، والفلبين. وهناك واقعة شكلت صدمة للرأي العام الياباني، ودللت في الوقت نفسه على مدى قسوة التشريعات اليابانية وطول ذراع الصحافة المحلية لجهة ملاحقة الفاسدين. ففي عام ٢٠٠٧ أستبق وزير الغابات والمصائد "توشيكاتسي ماتسو أوكا" التهديدات التي وجهتها له المعارضة باستجوابه في البرلمان حول قيامه بإنفاق ٢٤٠ ألف ين من المال العام خلال خمس سنوات على إمدادات المياه النقية وأجهزة التدفئة والتسخين في منزله، بشنق نفسه داخل بيته بطوكيو، فكانت تلك أول الكثيرون يتوقعون له مستقبلا سياسيا باهرا كخليفة لرئيس الوزراء الحالي "ناوتو كان"، وكزعيم مقبل للحزب الديمقراطي الياباني الـذي يمثل تيـار "يسار الوسط"، وجدت الدبلوماسية اليابانية نفسها بلا قائد يدير شؤونها في هذا الوقت العصيب الذي تشهد فيه منطقة شمال شرق آسيا استفزازات كورية شمالية، ومماحكات روسية على خلفية ادعاء موسكو السيادة على جزر الكوريل، وضبابية في التحالف الياباني – الأمريكي، الأمر الذي دفع "ناوتو كان" في المحصلة إلى المسارعة بتعيين "تاكياكي ماتسوموتو" وزيرا جديدا للخـارجـية. وهـذا الأخـير لئن كـان وريث عائلة سياسية عريقة تعود جذورها إلى أحد المحاربين القدامي، ومصرفياً معروفاً ومشهوداً له بالاطلاع الواسع في عوالم المال والسياسة والدبلوماسية، فإنه شخصية متشددة، ناهيك عن أنه يدين بتربيته السياسية وصعود نجمه إلى والده "جورو ماتسوموتو" الذي كان ذات يوم أحد أعمدة الحزب الليبرالي الديمقراطي (إيميني)، أي الخصم اللدود للحزب الحاكم حاليا.

الـديمـقـراطـيـة الـتـوافـقـيـة.. والمجتمع الـتـعـددي فـي الـعـراق...

يقول نوري السعيد رئيس الوزراء في العهد الملكي إن الأحزاب حرمت الدولة العراقية من الكثير من الكفاءات ، وهو ما جرى في العراق بعد عام ((٢٠٠٣))، إذ تم الاستئثار بالسلطة من قبل الحزبيين ومن أتت بهم طوائفهم دون النظر إلى كفاءاتهم ، إذ أصبح الانتماء إلى هذا الحزب أو تلك الطائفة هو هوية الوصول وبطاقة الفوز بالمنصب، وهذا يعني إن تقاسم السلطة بين الأحزاب وتوزيع المناصب بين منتسبيها يكون بغض النظر عن كفاءتهم واستحقاقهم، لكن الأمر في عملية التوافق يختلف، إذ لا ينحصر بين أحزاب بل بين مكونات عرقية، وكيفية التوافق بينها في عمليتي تقاسم السلطة والثروة ،

أوس عز الدين عباس

وفي السياق العراقي تم الاستئثار بالسلطة والثروة من قبل فئة وحرمان فئات أخرى من المشاركة السياسية والاقتصادية، ومن هنا جاءت المطالبات بالمشاركة، وما يمكن لهذه المطالبات أن توصل الحالة إلى مظهر من مظاهر الصراع السياسي الذي وصل في بعض الأحيان إلى ممارسة العنف ، كما كان يجري قبل سقوط النظام المباد واستمر بعد سقوطه في ((٩ نيسان ٢٠٠٣)) في ظل عملية سياسية تبنت المنهج الديمقراطي في آلياتها السياسية على الرغم من عدم نضوج الواقع الموضوعي والذاتي لهذه الآليات ، فكانت ردود الأفعال تتسم بالانفعال وإثارة الشكوك والريبة ، وكانت المحاصصة الطائفية والتي بُدء بتطبيقها منذ تأسيس مجلس الحكم ، وفي ظل هذه الظروف طرحت الكثير من المفاهيم ، كإلغاء الطائفية المذهبية ، وإلغاء الطائفة السياسية ، والفيدرالية ، الخ ، وهذا الحال يشبه كأنما توصف للمريض جميع الأدوية ، فذلك يعني إن هناك إرباكاً في التشخيص أو إن المريض يعاني جميع الأمراض ، وكان مفهوم الديمقراطية التوافقية من أهم ماتم طرحه لإيجاد منافذ وحلول لحالة الاختناق السياسي ، على اعتبارها تشكل حلاً لحالة العراق وطبيعة تنوعه وتشكيلاته الاجتماعية والدينية ، ولأن المجتمع العراقي يشكل واحداً من مجتمعات التنوع هذا ، فهذا التنوع والتعدد هو الذي لابد من الاعتراف به وتوفير الفضاء لكل مفرداته للمشاركة بجميع أنواعها ، لأن التنوع الهوياتي واقع موضوعي لا يمكن القفز عليه أو تجاهله ، إذ أكدت المدرسة الإنثروبولوجية والتي أسسها ((مالينوفسكي)) على أولوية الروابط الدينية والقرابية ، والتي تتميز بحال من التضامن المكثف والتأثير الفاعل في سلوك الناس وذلك عبر القوة الإكراهية ، وأيضاً للتعمق في التاريخ والتوارث عبر التربية العائلية والتثبيت على المفاهيم الدينية لهم ، وبهذا المعنى فإن تلك الروابط تصبح ثوابت واقعية قائمة بحد ذاتها في التاريخ أو متكونة على مدار التاريخ ، أي إنها تصبح جواهر ثابتة ، وهذا ما حدا بـ ((كليفورد غيرتز)) للحديث عن ((الهوية الأساسية)) للمجموعة ، وبحسب تعريف ((ليبهارت)) للمجتمع التعددي ، فهو ((المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيدولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية ، كما إنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية ، ومجموعات المصالح ، ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية ، على أساس الانقسامات المميزة لـه))، ويرى بعض الباحثين السياسيين ، إن في دول من هذا النوع ليس هناك من مناص من الديمقراطية التوافقية ، وهي الدول التي تتميز بالتعدد والتنوع العرقي والديني والطائفي ، ويرى ((ليبهارت)) إن من البديهيات المعروفة في عالم السياسة إن التجانس الاجتماعي والاجتماع السياسي يعـدان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة ، وصعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي ، لذلك نرى إن وحدة الدول في المجتمعات التعددية تصان بوسائل غير ديمقراطية ، إذ إن المجتمع التعددي هو مجتمع تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب ، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة ، ويقول ((إنطوان مسرة)) ((إن تقدم الديمقراطية التوافقية ، كما تبلور مفهومها منذ عقود هي نموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو الديمقراطية التمثيلية)) ، وقد صاغ ((ليبهارت))هذا المفهوم بشكل واضح في كتابه ((الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد)) ، كما إن ((جيراد لامبروخ)) استخدم في بادئ الأمر عبارة ((الديمقراطية النسبية)) ثم عبارة ((الديمقراطية التوافقية)) في حديثه عن النمسا وسويسرا ، بينما حلل ((بورك شتاينر)) ((الاتفاق الرضائي)) بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية ، ودرس ((إريك نوردلينجر)) ((احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة)) ، وقد حدد ((ليبهارت)) أربع خصائص للديمقراطية التوافقية ، أولاها تكوين تحالف كبير يضم المكونات الرئيسية للمجتمع التعددي ، وثانيها وجود مبدأ الاعتراض أو ((الفيتو)) وفق نظام يتفق عليه بين الأطراف ، بعدها النسبية سواء على صعيد المقاعد البرلمانية أو أعضاء الحكومة أو الوظائف المهمة في الدولة ، والنقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بمدى قدرة كل كون من مكونات الديمقراطية التوافقية على ضبط أمور مكونة وتمثيل هـذا المكـون بشكل جيد ، وتضمن هذه الديمقراطية لكل مكون الاستقلال في إدارة شؤونه دون تدخل عموم المكونات الأخرى المشتركة في عقدها ، وأيضاً تقاسم السلطة ، وتوزيع النفوذ السياسي ، وتبادل المصالح الاقتصادية ، وغيرها من الممارسات المرتبطة بتحقيق المكاسب السريعة ، إذ تم ابتلاع الدولة ومؤسساتها من قبل الطبقة السياسية ، فسعت النخب السياسية إلى بناء سلطة خارج فكرة الدولة ، وجعلت من الدولة مجرد وهم تتم الإشارة إليه بين الحين والآخر عبر الخطاب الإعلامي والسياسي .

وهكذا بقيت لعبة بناء السلطة خارج بناء الدولة مستمرة في ظل تقاسم الحصص والتراضي بين الفرقاء السياسيين ، حتى تم هذا في كثير من الأحيان خارج الإرادة الشعبية ، وفي الواقع السياسي العراقي ليس ثمة التباس بين الوطنية والتوافق حين البحث عن صفة أو تسمية الحكومة الجديدة الحالية ، فهي حكومة المخاوف والحذر التي تعيشها المكونات العراقية منذ الانتخابات ، بل منذ الوجود الأول للكائنات السياسية التي انفلتت من الاستبداد بعد ((٢٠٠٣/٩/٤)) وعودة البعض من المنافي ، والتي تمثلت بنخب سياسية تحمل الكثير من آلام وذكريات الإقصاء والتهميش ، وكانت كل هذه النخب وكتلها مبنية على أساس فئوي ، تحمل خطاباً تحققت إزاحته نحو الفئوية سنين طويلة مليئة بالمظالم والإقصاءات التي تعرض لها الأفراد نتيجة لانتماءاتهم الفئوية ، فجرت تعبئة الفرد والجماعة بهذا الاتجاه مستغلة المخاوف والذاكرة الضاجة بالإقصاء والتهميش ، وجرت العملية السياسية مشدودة إلى المصالح الفئوية وتجاذباتها وغياب الرؤية الوطنية عن مشهد الحراك السياسي ، والذي مارس في كثير من الأحيان الإقصاء والتهميش ضد الخطاب الوطني الذي غطى عليه غبار حوافر خيول القبائل والطوائف ، والتي احتلت الفضاء الاجتماعي بخطاب لا يعرف إلا الواحدية في الفكر والسلوك ، فكانت الأحـزاب الفئوية هي الأكبر والأوسع تأثيراً وصاحبة القدح المعلى في نتائج الانتخابات التي جرت ، واستولى زعماء محدودون على الحراك السياسي ومخرجاته ، فكانت اليد الطولى لهم مهمشين نتائج الانتخابات وما أفرزته ، ولأن الأحزاب والتكتلات الكبيرة بنيت على أسس آيدولوجية فئوية أبعد من أن تطرح برنامجاً وطنياً فبقيت محاصرة بفئويتها ، كما أدى في كثير من الأحيان إلى تغييب فاعلية البرلمان حين تفرد زعماء الكتل الكبيرة بالقرارات الكبرى جعلت منهم بديلاً من البرلمان أو اختصاره في شخوصهم ، والإنفراد بالقرارات السياسية من قبل نخبة معينة هم أهل الحل والعقد .

وأثـرت عمليـة التـوافـق على العملية السياسية التي لم تخضع للتصويت داخل البرلمان بل خضعت لآلية الصفقات بين الزعماء مما أفضى إلى إضعاف البرلمان في الأداء الرقابي على الأداء الحكومي الأمني والاقتصادي ، لأن آلية الترضيات والصفقات والتوافقات تدعو بشكل كبير إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي.

ويرى الباحثون إن أهم أسباب الفساد في العراق هي أسباب سيوثقافية ، لأن العلاقات القرابية والتكتلات العصبوية عملت على الاتيان بمسؤولين غير كفوئين وحرمان الكفاءات من تسنم مناصب مهمة ، فحرمت مؤسسات الدولة وبالتالي حرمان المجتمع من خدمات الكثير من الأكفاء ، وحين نقول إن الو لاءات وفرت الحماية للمفسدين ، لأننا وجدنا بعض المفسدين تدافع عنهم طوائفهم أو كتلهم السياسية ، وفي كثير من الأحيان يحتمي كثير من هؤلاء بالبنى الاجتماعية التقليدية التي يمنحونها ولاءهم ، فتقدم الطائفة أو القبيلة الحماية لهم ، والتي تقدم للفساد سنداً قوياً وتقدم الحماية والغطاء للمفسدين ، ويخدمهم هذا ضعف الأجهزة التنفيذية والقضائية ، والقبيلة أو الطائفة كبنى تقليدية لها امتداداتها الواسعة وتأثيرها الكبير على ولاء الفرد مستغلة ضعف الدولة ، فالقبيلة أولاً والطائفة أولاً وبهذا يتم استبعاد المواطنة وإلغاؤها ، واستبعاد كل من لا يمت لهذه الولاءات بصلة ويقولون ((لنا في الخيل خيال)) ويقولون ((إن الشجرة التي لا تظلل على أهلها يجب قلعها)) ، فالفساد يستبعد الكفاءة ويستبعد الولاء للوطن .

الديمقراطية التوافقية، يمكن أن تصبح وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية ، وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة ، مما يضر بعملية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية ، وهذا ما يزيد من ظاهرة التمايز بين المكونات والمساواة في ظل التوافق ، والتي هي ليست مساواة حقيقية ، فهي لا تأخذ حق الفرد بنظر الاعتبار ، إذ ينظر إلى المساواة على أساس الجماعات وليس على أساس المساواة بين الأفراد ، فالثقل الكبير في الديمقراطية التوافقية أصبح لزعماء الكتل والطوائف الذين أصبحوا في مجلس النواب بديلاً من السلطة التشريعية المنتخبة ، والحكومة التي تنتجها هذه الديمقراطية تكون ضعيفة ، وذات قرارات بطيئة ، إذ تتأخر عملية صنع القرار أو صدور التشريعات والقوانين لأنها تخضع لآلية التوافق والترضية ، وقد تجمد بعض القرارات إذا واجهت معارضة كتلة ما ، إذ إن البعض يتبع آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء.

لكن تبقى الديمقراطية التوافقية أحد الحلول المطروحة لمعالجة الأوضاع في البلدان التعددية ، ولكنها مع هذا لا تخلو من مخاطر ، ومواجهة هذه المخاطر تعتمد على طبيعة التحالفات وطبيعة المكونات السياسية والأحزاب ومرجعياتها ، وقد استخدمت التوافقية كمفهوم وكعمل سياسي تطبيقي على أرض الواقع في العراق ، منذ اللحظات الأولى لتشكيل مجلس الحكم الانتقالي ، ويدرج الباحثون بعض مساوئ هذه الديمقراطية على إنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية ، وإن النموذج التوافقي يشبه المجتمع الطائفي في تصنيف ((ويليام كورنها وزر)) ، وربما كان لمجتمع شديد التجانس والإمتثالية ، وهو المجتمع ذاته الكابت لحرية الأفراد .

لذلك فالديمقراطية التوافقية تقضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية ، وهي ليست نظاماً مثالياً ، فالإخاء يعني السلام ((الإيجابي)) ، ولكن في المجتمع التعددي يعد التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات ، وعجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه ، لذلك فمن الممكن للعديد من سماتها أن تقود إلى التردد وعدم الفعالية .